



إستراتيجية لتفعيل التحول الديمقراطي في السودان بقلم سليمان بلدو وجيه آر مايلي

قام الجيش السوداني في 25 أكتوبر بحل حكومة انتقالية بقيادة مدنية تشكلت بعد الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير في أبريل 2019. وقد أسفر الانقلاب عن إنهاء شراكة عسكرية مدنية لتقاسم السلطة كانت تهدف إلى تحول السودان إلى تبني الديمقراطية، حيث من كان المقرر إجراء انتخابات عام 2023. ودفع الاستيلاء على السلطة شروع الآلاف بالاحتجاج في شوارع الخرطوم سواء في يوم الانقلاب أم أثناء المظاهرات التي تمت في 30 أكتوبر. وقد قابلت الأجهزة الأمنية ذلك بقطع الإنترنت وشبكات الاتصالات، ونشر القوات في كل أنحاء الخرطوم والمراكز السكانية الأخرى، فضلاً عن ضرب المتظاهرين وإطلاق النار عليهم في وضع النهار، مما أسفر عن مقتل 12 شخصاً ومئات الجرحى في الأسبوع التالي للانقلاب.¹

ورغم أن الانقلاب أدى إلى زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي في السودان، فإنه لا يمثل تحولاً جوهرياً في ديناميات السلطة في الخرطوم، بل أظهر للرأي العام هياكل الدوافع الخفية للأجهزة الأمنية. تُعد مواجهة هذه الديناميات بشكل مباشر أمراً ضرورياً لمعالجة الأزمة السياسية في السودان ودفع التحول إلى الحكم المدني.

جاء الانقلاب نتيجة هياكل الحوافز الاقتصادية والسياسية المشوهة التي تعود إلى عهد البشير. وجاء الاستيلاء على السلطة من قبل الأجهزة الأمنية في أعقاب التوترات المتصاعدة. فقد قاومت الأجهزة الأمنية طوال الفترة الانتقالية فرض رقابة أو قيود مدنية، وامتنعت عن المناقشات حول المسألة عن الأعمال الوحشية الماضية، وحافظت على مجموعة من المصالح التجارية والعلاقات مع الشركاء الأجانب.² وتقوم الأجهزة الأمنية السودانية من خلال الاستيلاء على السلطة بالتحكم في الدولة وتبني نظام الكليبتوقراطية العنيف الذي ساد في عهد البشير.⁴ في نهاية المطاف، تتيح السيطرة على الدولة للأجهزة الأمنية فرصاً متواصلة لتجميع الثروة بينما تحمي نفسها من المسألة عن الانتهاكات الماضية والمستقبلية.

يُعد الضغط المالي ضرورياً لبناء الضغوط المالية اللازمة لإعادة الانتقال إلى المسار الصحيح. يجب أن يواجه رد فعل المجتمع الدولي على الانقلاب هياكل الحوافز الاقتصادية والسياسية المشوهة للأجهزة الأمنية بشكل مباشر، مستهدفاً ثروة الجيش والإفلات من العقاب. وتتطلب بشكل أساسي الدبلوماسية العامة المتعلقة بممارسة الضغوط المالية بالتحديد اعترافاً بإرث العقوبات الذي يمثل تحدياً في السودان، ويجب أن تتضمن جهوداً مركزة لمكافحة المعلومات المضللة. ويجب على الحكومات والوكالات الدولية فرض عقوبات مستهدفة لتجميد أصول شبكة المسؤولين السودانيين المتورطين في الانقلاب، وكذلك المسؤولين عن الانتهاكات اللاحقة التي ارتكبتها قوات الأمن. ويجب أن تستهدف تلك العقوبات شبكات الشركات الخاضعة لسيطرة الأجهزة العسكرية والأمنية السودانية. ويجب أن تقدم شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية إرشادات حول مخاطر غسل الأموال المرتبطة بالقوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، والشركات الخاضعة لسيطرتهم. وأخيراً، ينبغي للمؤسسات المالية والقطاع الخاص بشكل عام عدم انتظار الحكومات لاتخاذ إجراءات، إذ يتعين على الشركات الأجنبية، بما في ذلك البنوك، تقييم علاقاتها التجارية مع السودان للتأكد من أنها لا تمول عن غير قصد أجهزة الأمن السودانية.



يجب أن تعكس أهداف المفاوضات الأهداف المعلنة لشعب السودان. يجب أن يقوم أي اتفاق على أساس تشكيل حكومة انتقالية بقيادة مدنية تتمتع بصلاحيات تنفيذية كاملة. ويجب إخضاع الأجهزة الأمنية - خاصة مواردها المالية - لإشراف ورقابة مدنية. على الرغم من أن بعض الامتيازات الممنوحة للأجهزة الأمنية قد تكون ضرورية ولا يمكن تجنبها، فإن استمرار السيطرة على القطاعات الاقتصادية المربحة في البلاد والعضو عن مرتكبي الأعمال الوحشية وجرائم الحرب يجب أن يكون خارج جدول المناقشة.

هياكل الحوافز الاقتصادية والسياسية المشوهة دمرت عملية الانتقال الديمقراطي

تؤدي قوات الأمن السودانية دورًا مهمًا في اقتصاد البلاد، حيث حصلت الأجهزة الأمنية السودانية والقوات شبه العسكرية، فضلاً عن كبار قادتها، على مجموعة كبيرة من الفرص التجارية في عهد البشير. على سبيل المثال، للجهاز العسكرية والأمنية مصالح في كل مراحل سلسلة القيمة المتعلقة بالمعادن في السودان، بما يشمل التعدين الحرفي والصناعي ومعالجة احتياطات الذهب الموجودة بكميات كبيرة في البلاد ونقلها وتصديرها. وقد أدى توحيد وإعادة توزيع المقتنيات التجارية التي كان يسيطر عليها حزب البشير وجهاز الأمن والمخابرات الوطني المنحل حالياً إلى إتاحة فرص جديدة للبحث عن الربح أمام عناصر الجيش التي بقيت في السلطة. وعلى الرغم من نشر بعض المعلومات حول الشركات المملوكة للجيش خلال الفترة الانتقالية، لم يتم تحديد حجم الشركات التي تسيطر عليها الجهات العسكرية وقادتها بشكل محدد.

تعد المصالح التجارية القوية والمتنامية لقوات الدعم السريع سرًا مكشوفًا في السودان. وتشمل المصالح التجارية لقوات الدعم السريع التعدين والإنشاءات والعقارات والزراعة والمشترىات وغير ذلك الكثير، حيث ترجع ملكية العديد من التكتلات الرائدة والسيطرة عليها من قبل عائلة اللواء محمد حمدان دقلو الملقب بـ "حميدتي". تؤكد العديد من التقارير أيضًا أن قوات الدعم السريع وقادتها، وكثير منهم من أفراد عائلة حميدتي، يستفيدون أيضًا من عائدات خدمات المرتزقة لدعم حرب المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في اليمن، وعائدات شركاتهم العائلية، والاتجار غير المشروع.^{7,6,5}

بالمثل، جمعت القوات المسلحة السودانية ممتلكات تجارية واسعة النطاق في عهد البشير. تتمثل جوهرة تاج الإمبراطورية التجارية للجيش في منظومة الصناعات الدفاعية، التي كانت تُعرف سابقًا باسم هيئة التصنيع الحربي. تم إطلاقها كشركة صناعات دفاعية في عام 1993 للحماية من الاضطرابات المحتملة التي تشهدها واردات الأسلحة من الحكومات الغربية، وقد تنوعت وتوسعت بشكل كبير على مدار العقود العديدة الماضية، ولكن لم يتم الإفصاح إلا عن القليل من التفاصيل حول إيراداتها أو عملياتها أو هيكلها للجمهور. وقد سيطرت منظومة الصناعات الدفاعية خلال الفترة الانتقالية على العديد من الشركات المملوكة أو التي يديرها في السابق أصدقاء البشير المخلوع وأعضاء الحزب. وتعمل الشركات والتكتلات السودانية البارزة الأخرى المرتبطة بالجيش - بما في ذلك تكتل جيا، الذي يضم 24 شركة تابعة - في أنشطة تجارية تشمل تجميع و استيراد السيارات والإنشاءات والضيافة والطب.^{9,8}

قبول الانتقاد الصريح من قبل رئيس الوزراء عبد الله حمدوك للدور العسكري الضخم في الاقتصاد بمقاومة القادة العسكريين. صرح حمدوك في شهر ديسمبر من عام 2020: "كل جيش في العالم يستثمر في شركات الدفاع". "لكن من غير المقبول أن تقوم الأجهزة العسكرية و/أو الأمنية بذلك في القطاعات الإنتاجية، وبالتالي التنافس مع القطاع الخاص".¹⁰ ووبخ رئيس مخابرات البلاد، إلى جانب آخرين، حمدوك. وذكر تقرير لدينا أن "مدير المخابرات العامة السوداني الفريق جمال عبد المجيد دافع عن الشركات التابعة للجهاز الأمني". وقال جمال عبد المجيد في لقاء تنويري مع ضباط الجهاز يوم الجمعة أن الشركات التابعة للجهاز قامت على أساس تنمية ودعم قدرات الجهاز لتأدية دوره الوطني وخدمة منسوبيه وتوفير الخدمات الأساسية والضرورية وكذلك توفير البيئة المناسبة للمعاشين وأسرهم.¹¹



يتعزز الوضع السياسي والاقتصادي المهيمن للقادة العسكريين بالعلاقات الطيبة مع الحكومات الأجنبية، بما فيها دول الخليج ومصر، إذ تشير بعض التقارير إلى أن قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية تلقت تعهدات بأكثر من مليار دولار كدعم من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وحدهما.¹² "إن الدعم الإماراتي والسعودي للمجلس العسكري الانتقالي الذي خلف البشير شجع اللوات في الأسابيع الحاسمة التي أعقبت سقوطه، مما مكن المجلس العسكري الانتقالي من قمع المتظاهرين في 3 يونيو 2019، وذلك أدى إلى إحباط المطالب الثورية بالحكم المدني، وتمكين ظهور اتفاق لتقاسم السلطة يؤدي فيه اللوات دورًا مهمًا"، وذلك وفقًا لتقرير صادر عن جان بابتيست جالوين، الذي يزعم أيضًا أن الإمارات العربية المتحدة سعت بنشاط لتقويض المكونات المدنية في حكومة السودان لصالح الجيش.¹³

استعادة الحكم المدني

سيطلب إحياء التحول الديمقراطي في السودان معالجة الاختلال الأساسي في توازن القوى وهياكل الحوافز الاقتصادية والسياسية المشوهة التي مهدت للانقلاب، مما يعني تحديد مجموعة أساسية من المعايير والمعالج لتوجيه التحول وإظهار الاستعداد لفرض عواقب مالية كبيرة وموجبة على أي شخص يتسبب في تأخير التقدم نحو تحقيق تلك الأهداف أو في عرقلتها أو تقويضها. ويتعين على الحكومات، لكي يصبح ذلك ممكنًا، منح الأولوية لجمع المعلومات الاستخباراتية والأدلة حول الأفراد والكيانات المسؤولة عن الانقلاب والانتهاكات التي تلتها. بالنظر إلى هياكل الدوافع الخفية للجيش، يُعد الضغط المالي ضروريًا لبناء الضغوطات المالية اللازم لإعادة التحول إلى المسار الصحيح.

معايير استعادة الحكم المدني

بعد سقوط البشير، حدد ممثلو المجتمع المدني والمدنيون في المفاوضات مع الجيش العديد من الأولويات الرئيسية للتحول إلى الحكم المدني. وينبغي أن نتوقع أن أي مفاوضات لحل أزمة سياسية قد ينتج عنها تنازلات أو مصالحات، حتى لصالح الأطراف التي تتحمل المسؤولية القانونية عن الأزمة نفسها، وذلك لتجاوز الأزمة بشكل سريع. ومع ذلك، في حالة السودان، من الأهمية بمكان ألا تؤدي أي تنازلات تُمنح للجيش إلى تقويض الهدف العام المتمثل في استعادة التحول الديمقراطي وتعزيزه. ويجب ألا تؤدي التنازلات إلى استمرار دينامية القوة الإشكالية بين العسكريين والمدنيين أو توسعها، إذ أن السماح للجيش باستمرار سيطرته على القوة السياسية المهيمنة يزيد من احتمالية تكرار الأزمة بشكل كبير. ويتعين - للمضي قدمًا - أن تكون بعض مراكز العناصر المؤيدة للديمقراطية في الحكومة الانتقالية المدنية والمجتمع المدني ودعمهم الدولي غير قابلة للتفاوض.

يجب منح الحكومة المدنية مطلق السلطات التنفيذية. وعلى الجيش تسليم رئاسة مجلس السيادة لفرد مدني، ونقل الإشراف على الشرطة الوطنية وجهاز المخابرات العامة إلى مجلس الوزراء، وفق ما هو منصوص عليه في الإعلان الدستوري. ويتعين أن تتولى حكومة بقيادة مدنية الإشراف على كل أجهزة الأمن والشرطة السودانية وأنشطتها وشركاتها الاقتصادية. ويجب أن يكون الإفصاح عن الأصول وعرضها على الرقابة المالية المدنية شرطين أساسيين لمنح أي تنازلات للجيش.

تتطلب منظمات الرقابة وآليات المساءلة السلطة والاستقلالية والدعم الدولي. حدد الإعلان الدستوري لعام 2019 إنشاء مجموعة من المؤسسات وآليات الرقابة وتنشيط القدرات القائمة وبنائها. ولا تمثل هذه المؤسسات الهدف من التحول إلى ديمقراطية بقيادة مدنية، بل إنها تمثل قيودًا مهمة على السلطة التنفيذية وهي ضمانات لا غنى عنها لإبقاء التحول على المسار الصحيح. وعلى وجه الخصوص، يجب تمكين المؤسسات المشاركة في الإشراف على المالية العامة وتحقيقات مكافحة الفساد، مثل ديوان المراجعة القومية، وديوان الضرائب، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ووحدة التحريات المالية، وهيئة الجمارك الوطنية، وتوفير الموارد الكافية لها، وحمايتها من التدخل



السياسي أو التهريب. ويجب على المجتمع الدولي أن يراقب بعناية تشكيل هذه المؤسسات ويجب أن يفرض عواقب على أي شخص مسؤول عن تأخير التقدم أو عرقلته.

يجب تنفيذ قوانين مكافحة الفساد واسترداد الأصول تنفيذًا كاملاً. لا يزال قانون المفوضية القومية لمكافحة الفساد واسترداد الأصول العامة لعام 2021، الذي تم اعتماده في يوليو، ساريًا بالكامل، بدءًا من اختيار المفوضين، الذين تم استلام طلباتهم للمناصب السبعة في سبتمبر وكانت الترشيحات قيد الدراسة عند وقوع الانقلاب. ومن شأن الإسراع في إنشاء مفوضية مكافحة الفساد أن يساعد في معالجة الكثير من الخلافات والتوترات بين العناصر العسكرية والمدنية في المرحلة الانتقالية عندما يتعلق الأمر بلجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو وإزالة التمكين و مكافحة الفساد واسترداد الأصول التي تم تجميدها بعد الانقلاب .

المدنيون - وليس الجنود - يجب أن يقودوا إصلاحات قطاع الأمن. نص القرار السابق للحكومة الانتقالية في السودان على أن يقود الجيش إصلاحات قطاع الأمن. فإذا تكرر ذلك، فسوف يقوض سلطة الحكومة المدنية ويؤدي إلى استمرار التحديات الهيكلية داخل الجيش وفي علاقته بالمدنيين. ومن الأهمية بمكان أن يقود المدنيون مثل هذه العملية في السودان بالإضافة إلى كون ذلك أفضل ممارسة معمول بها على نطاق واسع، وذلك بالنظر إلى هياكل الدوافع الخفية، والتنافس بين الأجهزة، وعدم الثقة الموروثة في الأجهزة الأمنية من قبل الكثير من السكان.

الغفوة عن مرتكبي جرائم الحرب والأعمال الوحشية ليس بالبداية الصحيحة. يجب على المفاوضين عدم إجراء مناقشات حول منح الحصانة ضد جرائم الحرب أو الأعمال الوحشية المرتكبة في عهد البشير أو أثناء الفترة الانتقالية، إذ يتعارض ذلك مع الأعراف والقوانين الدولية بالإضافة إلى انحرافه عن المطالب الشعبية للمواطنين السودانيين. ووفقًا لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فإن "تدابير العفو التي تمنع مقاضاة الأفراد الذين قد يكونون مسؤولين قانونيًا عن جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، هي تدابير تتنافى مع التزامات الدول بموجب العديد من مصادر القانون الدولي، فضلاً عن سياسة الأمم المتحدة".¹⁴

أولويات جمع الأدلة والمعلومات

سيتم جمع البيانات والأدلة اللازمة لمحاسبة المسؤولين عن الانقلاب والعنف ضد المدنيين وتحليلها ونشرها من قبل فريق من المراقبين السودانيين، بما في ذلك المراسلين والصحفيين المواطنين والمجتمع المدني ووكالات المعلومات والمؤسسات المالية والجهات التنظيمية. ويجب أن تشمل أولويات التحقيق وجمع المعلومات تكوين الأجهزة الأمنية وهيكلها، وهويات الجنود والوحدات العسكرية المتورطة في الانتهاكات، والمعلومات المالية عن المقتنيات التجارية لكل جهاز أمني وكبار قاداته وشبكاتهم.

وضع خريطة لعناصر أجهزة الأمن المتورطين في الانقلاب. حدد عدد قليل من التقارير أسماء كبار العسكريين السودانيين الذين شاركوا بنشاط في الانقلاب أو دعموه. ورغم أن منشورات وسائل التواصل الاجتماعي والتقارير الإخبارية قد وصفت انتشار قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية في الخرطوم والمدن والبلدات الأخرى في كل أنحاء السودان، فإن هناك مؤشرات على عدم وجود دعم جماعي للانقلاب داخل قوات الأمن. ذكرت وكالة بلومبرج، نقلاً عن دبلوماسيين، أن هناك خللاً داخل الجيش حول الانقلاب.¹⁵ ومع ذلك، لم يُنشر حتى الآن سوى القليل من المعلومات حول الأفراد المتورطين في الانقلاب غير اللواء عبد الفتاح البرهان رئيس القوات المسلحة السودانية. ويجب على المحققين والمراسلين الذين يعملون على تغطية الانقلاب تحديد الأفراد المتورطين في الانقلاب العسكري، وجمع المعلومات المالية، ومراجعة أسمائهم من خلال قواعد البيانات التي تحتوي على سجلات الممتلكات وسجلات الشركات. وسيوفر تحديد الأفراد والكيانات العسكرية المتورطة في الانقلاب، فضلاً عن الأصول الخاضعة لسيطرتهم، أهدافاً أكثر دقة لممارسة الضغط المالي والمساءلة.



تحديد الأطراف المسؤولة عن ممارسة العنف ضد المدنيين. بناءً على ما تقدم، يجب أن تعطي المنظمات المشاركة في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها الأولوية لجمع المعلومات المتعلقة بأفراد ووحدات عسكرية واستخباراتية محددة متورطة في أعمال عنف ضد المدنيين، وتحليل تلك المعلومات ونشرها عند الضرورة. ويجب على الباحثين والمحققين أيضًا إعطاء الأولوية لتحديد المسؤولين العسكريين الذين يتمتعون بسلطة القيادة والمسؤولية عن القوات التي ترتكب أعمال عنف ضد المدنيين. ويمثل جمع هذه البيانات والحفاظ عليها الخطوة الأولى نحو تطبيق المساءلة والعقوبات ضد المسؤولين عن العنف والأعمال الوحشية.

فضح شبكات الأجهزة الأمنية من الجهات الممكنة والميسرين والوكلاء. وغالبًا ما يتجنب كبار المسؤولين العسكريين المتورطين في أنشطة تجارية غير مشروعة - سواء كانت نهب أصول الدولة أم الشراء السري للأسلحة - وضع أسمائهم في ملفات الشركات أو العقود أو صكوك الملكية أو الحسابات المصرفية. ويُعد تحديد الوكلاء الذين يستخدمونهم أمرًا بالغ الأهمية لضمان إصابة أدوات الضغط المالي لمستهدفاتها. ويجب على المحققين والعاملين على جمع المعلومات أيضًا إعطاء الأولوية لجمع الأدلة حول بنوك الجيش ومقدمي الخدمات والموردين.

إبراز محاولات تعطيل تدفقات المعلومات أو مراقبتها أو تشويهها. تمتلك الأجهزة العسكرية والأمنية في السودان إرثًا يتمثل في المشاركة في المراقبة، وتعطيل الأجهزة، ونشر المعلومات المضللة. ويتضح أن هذه الديناميات استمرت منذ سقوط البشير وربما تسارعت بعد الانقلاب الذي حدث في 25 أكتوبر. وتشمل الكيانات المشاركة في هذه الأنشطة الكيانات العسكرية والوكلاء الأجانب وشركات الدفاع والتكنولوجيا الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة السودانية أو قوات الدعم السريع ومقدمي خدمات الاتصالات الذين تم الاستيلاء عليهم أو إجبارهم من قبل الأجهزة الأمنية. وخلال عهد البشير، كانت الأجهزة الأمنية قادرة على شراء أجهزة التشفير وفك التشفير ومعدات البرامج من شركات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإيطاليا، حتى عندما كان النظام يخضع لعقوبات دولية صارمة. وتضخمت أيضًا جهود التضييق كما يتضح من إزالة فيسبوك لآلاف الحسابات المشاركة في جهود التضييق المرتبطة بقوات الدعم السريع والمصالح المؤيدة للبشير ووكالة أبحاث الإنترنت الروسية. ويجب على الحكومات وشركات التكنولوجيا ومجموعات المجتمع المدني اتخاذ خطوات لكشف هذه الأنشطة والإعلان عنها. ويجب على حكومة الولايات المتحدة إصدار طلبات بيانات إلى وكالات المعلومات التي قد يكون لديها معلومات حول ظروف أو أصول اضطرابات الخدمات وحملات التضييق، بما في ذلك وكالة الأمن القومي وقيادة العمليات الخاصة ووكالة الاستخبارات المركزية. وإذا لم يسفر ذلك عن أدلة أو تفسيرات كافية، فعلى مجلس الأمن القومي إصدار طلبات جديدة للحصول على تلك المعلومات.

نشر أدوات الضغط المالي

بدأت التبعات المالية تتراكم على الجيش السوداني في غضون أيام من الانقلاب. وأعلنت الحكومة الأمريكية تعليق 700 مليون دولار من المساعدات المقدمة للنظام. وقد حذا البنك الدولي حذوها فجمّد المساعدات في أعقاب الانقلاب العسكري. ومن المرجح أيضًا أن تتوقف المفاوضات حول إعادة هيكلة الديون مع الحكومات الأجنبية الأخرى حتى يتم حل الأزمة. وعلقت كل الجهات المانحة والمؤسسات المالية الرئيسية الدعم الاقتصادي الذي تعهدت به وخصصته، بما في ذلك فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وصندوق النقد الدولي. ورغم أن هذه الخطوات تشير إلى أن الانقلاب سيؤدي إلى عواقب مالية على المسؤولين، فإن الحكومات الأجنبية تمتلك الأدوات لممارسة الضغط المالي على مستهدفات أكثر دقة مع الحد من التأثير السلبي على السودان بشكل كبير.

يتعين على الحكومات والوكالات الدولية فرض عقوبات مستهدفة لتجميد أصول شبكة المسؤولين السودانيين المتورطين في الانقلاب، وكذلك في الاعتقالات السياسية، وتعطيل الاتصالات، والتضييق، ومراقبة أو عرقلة النشاط والصحفيين، وممارسة العنف ضد المدنيين. يجب على أي حكومة تفرض عقوبات أن تبدي تضامنها مع المتظاهرين والناشطين المؤيدين للديمقراطية بالقول والفعل، مما يعني ضرورة



التصريح علناً بأن العقوبات ستُستخدم لفرض عقاب على مرتكبي أعمال العنف ضد المدنيين والتحرك بسرعة لضمان ألا تكون الوعود واهية. وتتوفر هذه السلطات بالفعل في الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بموجب برامج العقوبات على غرار قانون ماغنيتسكي العالمية. ويجب أن يعلن كبار المسؤولين الحكوميين علناً أنهم سيستخدمون هذه السلطات في السودان. وفي حال عدم استعادة الحكم المدني وكانت معايير التعيين في السلطات الحالية غير كافية لتحقيق كل الأهداف المحتملة، يجب على السلطات القضائية النظر في وضع برامج عقوبات جديدة للرد على الانقلاب في السودان. ويجب أن تتضمن أي برامج عقوبات من هذا القبيل معايير تعيين تستهدف الكيانات التي تسيطر عليها الأجهزة الأمنية، لا سيما تلك الموجودة في قطاعي الدفاع والتعدين. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يشمل برنامج العقوبات الجديد الإجراءات التي تحظر أو تحد من حرية التعبير والتجمهر والوصول إلى وسائل الإعلام والإنترنت، كما يجب أن تكون أي برامج عقوبات جديدة مصحوبة بتراخيص أو إعفاءات إنسانية واسعة النطاق للحد من تأثير العقوبات على المدنيين.

ويجب أن تستهدف تل العقوبات شبكات الشركات الخاضعة لسيطرة الأجهزة العسكرية والأمنية السودانية. ويتعين أن تكون المستهدفات الأساسية للضغوط المالية هي الشركات المرتبطة بالقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وكذلك القادة الذين يشغلون مناصب قيادية داخل هذه الشركات. ويتمثل أبرز مكونات الإمبراطورية التجارية للقوات المسلحة السودانية في تكتل جياد، إلى جانب أربع وعشرين شركة تابعة له، ومنظومة الصناعات الدفاعية، وشركات قابضة مثل شركة زادنا وشركة الاتجاهات المتعددة. ويتعين أن يركز الضغط على قوات الدعم السريع على الشركات التي تسيطر عليها عائلة دقلو، مثل شركة الجنيد للأنشطة المتعددة، وخاصة الشركات المعروفة بأنها قدمت خدمات إلى قوات الدعم السريع، مثل شركة جي إس كيه للأعمال المتقدمة وشركة تراديف للتجارة العامة المحدودة. إلى جانب هذه الشركات، يجب على المحققين إيلاء اهتمام كبير لقطاع التعدين، نظرًا إلى كثرة الشركات المرتبطة بالأمن المتورطة فيه.

يجب أن تقديم شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية إرشادات حول مخاطر غسل الأموال المرتبطة بالقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والشركات الخاضعة لسيطرتها. وتتمتع شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية بسلطة إصدار إرشادات عامة وغير عامة لأكثر من 22,000 مؤسسة مالية حول المخاطر الرئيسية لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب. نظرًا إلى الاحتمالية الكبيرة للتدفقات المالية غير المشروعة في السودان خلال فترة الإشراف المحدود على الإنفاق العسكري والحكومي، يجب على شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية تقديم إرشادات عامة تسلط الضوء على مخاطر غسل الأموال من قبل الحكومة العسكرية السودانية. ويتعين أن تحذر الإرشادات البنوك من الدعم المالي السري المحتمل من الحكومات الأجنبية، ومدفوعات غامضة للأسلحة أو المعدات الدفاعية أو معدات المراقبة، وعائدات قطاع التعدين، خاصة التدفقات المرتبطة بالذهب، ونقل المسؤولين الحكوميين لأصول خارج البلاد في صورة ممتلكات أو سلع فاخرة. ويجب أن تسلط الإرشادات الضوء أيضًا على مخاطر غسل الأموال المرتبطة بالمؤسسات المالية التي تسيطر عليها الكيانات العسكرية وشبه العسكرية. وتوفر الإرشادات المنشورة في سبتمبر 2017 حول "مخاطر الفساد السياسي في جنوب السودان" وفي يونيو 2018 حول "انتهاكات حقوق الإنسان التي دعمها شخصيات سياسية أجنبية بارزة فاسدة وميسرهم الماليين" نقطة انطلاق لمثل هذه الإرشادات بشأن السودان.¹⁶،¹⁷ ويتعين أن تتضمن الإرشادات نصًا صريحًا حول تسهيل المعاملات المدنية والإنسانية من أجل الحد من أي عقبات أمام التدفقات المشروعة وإزالتها بشكل مثالي.

تتطلب الدبلوماسية العامة المتعلقة بالضغوط المالية تحديد الاعتراف بإرث العقوبات الذي يمثل تحديًا في السودان. ورغم أن فكرة العقوبات لها ثقل كبير في السودان، فهناك مؤشرات على أن العديد من السودانيين سيدعمون فرض عقوبات مالية على المسؤولين عن الانقلاب وممارسة العنف ضد المدنيين. وليست استجابة سكان السودان للعقوبات الموجهة ضد الجيش محددة سلًا. ومن الأمور المهمة للغاية القصد والدقة والرسائل المحيطة بممارسة الضغوط المالية. فلا يكفي ضمان أن تكون العقوبات مستهدفة من الناحية الفنية، بل يجب أن يقترن تحديد العقوبات بدبلوماسية عامة قوية ومبادرة توعية توضح أهداف السياسة النهائية للإجراء، وأهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والوصول إلى البنوك



الدولية، والرغبة في الحد من تأثير ذلك على المواطنين بشكل عام. ويجب أن تتضمن هذه الدبلوماسية العامة استراتيجية لمواجهة التضليل الإعلامي حول العقوبات والحكومة المدنية ودور الحكومات الأجنبية.

وينبغي للمؤسسات المالية والقطاع الخاص بشكل عام عدم انتظار الحكومات لاتخاذ إجراءات، ويتعين على كيانات القطاع الخاص تقييم علاقاتها التجارية مع السودان للتأكد من أنها لا تمول عن غير قصد أجهزة الأمن السودانية. نظرًا للمصالح الاقتصادية الضخمة للجيش السوداني والأجهزة الأمنية، يجب على المؤسسات المالية إجراء العناية الواجبة المعززة والمراقبة المستمرة ومراجعة المعاملات في ما يخص أي معاملات تتعلق بقطاعي الدفاع والتعدين في الاقتصاد السوداني. ويجب على المؤسسات المالية إضافة أسماء الأفراد والكيانات الواردة أسماؤهم في هذا التقرير إلى مرشحات الفرز الخاصة بهم. علاوة على ذلك، يتعين عليهم تكليف وحدات الاستخبارات المالية الخاصة بهم بالتحقيق وتحديد الشركات الإضافية التي لها صلات بالجيش وقوات الأمن وإضافة تلك إلى مرشحات الفرز الخاص بهم. ويجب على البنوك العالمية والإقليمية التي لها علاقات مراسلة مع البنوك السودانية التعامل مع البنوك السودانية المراسلة والضغط عليها، عند الضرورة، لقطع العلاقات مع الأفراد والكيانات المذكورة في هذا التقرير، وكذلك أي أفراد آخرين يثبت أن لديهم صلات بالقوات العسكرية والأمنية.



- 1 دبنقا، "ارتفاع عدد القتلى ووقوع مئات الجرحى في مظاهرات مناهضة للانقلاب في السودان"، 1 نوفمبر 2021، يتوفر التقرير على: <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/death-toll-rises-hundreds-wounded-in-sudan-anti-coup-demos>
- 2 جان بابتيست جالوبين، "شراكة سيئة: كيف تهدد الأموال المظلمة الانتقال في السودان"، المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، 9 يونيو 2020.
- 3 جان بابتيست جالوبين، "اللعبة الكبرى للإمارات والسعودية في السودان"، مشروع العلوم السياسية للشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن، يونيو 2020.
- 4 لمعرفة المزيد عن نظام الكليبتوقراطية في عهد البشير، يرجى الاطلاع على: منظمة مشروع كفاية "دولة السودان العريقة: كيف قامت دائرة داخلية بخصخصة ونهب ثروات السودان، وكيفية الاستجابة، أبريل 2017، يتوفر التقرير على: https://enoughproject.org/wp-content/uploads/2017/05/SudansDeepState_Final_Enough.pdf
- 5 جان بابتيست جالوبين، "شراكة سيئة: كيف تهدد الأموال المظلمة الانتقال في السودان"، المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، 9 يونيو 2020.
- 6 ليندا بيشاي، "لا يمكن أن ينجح التحول الديمقراطي في السودان ما لم يتم إصلاح قوات الأمن: العقبات والخيارات، المؤسسة الدولية للتنمية، أكتوبر 2020.
- 7 جلوبال ويتنس، "الكشف عن الشبكة المالية السرية لقوات الدعم السريع"، 9 ديسمبر 2019، يتوفر التقرير على: <https://www.globalwitness.org/en/campaigns/conflict-minerals/exposing-rsfs-secret-financial-network/>
- 8 عطا البطحاني، "القوات المسلحة السودانية وأفاق التغيير"، رؤى المستهلكين والأسواق (CMI Insight)، أبريل 2016، متاح على: <https://www.cmi.no/publications/file/5790-the-sudan-armed-forces-and-prospects-of-change.pdf>
- 9 يزيد صايغ، "الشركات العسكرية السودانية تصبح مدنية: كيف يمكن أن تنجح اتفاقية سحب الاستثمارات الأخيرة"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 23 أبريل 2021، متاح على: <https://carnegie-mec.org/2021/04/23/sudan-s-military-companies-go-civilian-how-recent-divestment-agreement-can-succeed-pub-84374>
- 10 الجزيرة، "رئيس الوزراء السوداني ينتقد المصالح التجارية للجيش بأنه أمر غير مقبول"، 15 ديسمبر 2020، متاح على: <https://www.aljazeera.com/news/2020/12/15/unacceptable-sudanese-pm-criticises-armys-business-interests>
- 11 دبنقا، "رئيس المخابرات السودانية يدافع عن الشركات التابعة لنظم المعلومات الجغرافية"، 30 أغسطس 2020، متاح على: <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-s-intelligence-chief-defends-gis-affiliated-companies>
- 12 جان بابتيست جالوبين، "اللعبة الكبرى للإمارات والسعودية في السودان"، مشروع العلوم السياسية للشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن، يونيو 2020.
- 13 جان بابتيست جالوبين، "اللعبة الكبرى للإمارات والسعودية في السودان"، مشروع العلوم السياسية للشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن، يونيو 2020.
- 14 مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع"، 2009، ص 1، متاح على: https://www.ohchr.org/Documents/Publications/Amnesties_en.pdf
- 15 سايمون ماركس، "مجموعة السودان أعلنت عن مقتل ثلاثة أشخاص، وسقوط العديد من الجرحى في الاحتجاجات ضد الانقلاب"، بلومبرج، 25 أكتوبر 2021، متاح على: <https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-10-25/sudan-doctors-say-2-dead-80-wounded-amid-anti-coup-protests>
- 16 شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية، "إرشادات حول مخاطر الفساد السياسي في جنوب السودان"، 6 سبتمبر 2017، متاح على: https://www.fincen.gov/sites/default/files/advisory/2017-09-06/South%20Sudan%20Advisory_09-06-2017_0.pdf
- 17 شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية، "انتهاكات حقوق الإنسان التي دعمها شخصيات سياسية أجنبية بارزة فاسدة ومسيروهم الماليين"، 12 يونيو 2018، متاح على: https://www.fincen.gov/sites/default/files/advisory/2018-06-12/PEP%20Facilitator%20Advisory_FINAL%20508.pdf

